حاجتنا الى التنظيم الاقتصادى فى السلم والحرب

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

من البديهى أنه لا يسعنا فى بحث قصير كهذا أن نلم بكل ما قيل أو كتب فى نظام الاقتصاد المسير، فهو من أعوص المسائل التى تشغل جميع الأذهان فى وقتنا الحاضر، ولا أن ندرس مشكلة مدى تدخل السلطات العامة فى تنظيم الشؤون الاقتصادية دراسة وافية، لمعرفة ما يؤديه هذا من رخاء ويسر للبلاد . ولكننا نبادر ونجزم بأن نظام الحرية الاقتصادية آخذ فى الانهيار رويدا رويدا تحت عبء الظروف الحاضرة ، وأنه قد يكون من المصلحة لنا أن نعجل فى انهياره، حتى يحل محله نظام جديد يبنى على أساس علمى فنى أوفى بالغرض ، فبنيان الحضارة الاقتصادى يزداد تصدعا يوما بعد آخر ، ومن العبث أن نحاول تدعيم ما قضى عليه بالزوال. "فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ". فيجب على قادة البلاد أن ينعموا النظر فى الاتجاهات الاقتصادية الحديثة ويميزوا بين غثها وسمينها، وأن يتعرفوا السبب فى انهيار النظام الاقتصادى القديم. فالعالم ينتج اليوم أكثر مما يستهلكه، سواء أكان ذلك فى المواد الأولية أو المنتجات الصناعية. ولكننا رغما عن هذا نرى الضيق يحيق بالغالبية الكبرى منه ، وقد تدخلت فعلا أكثر حكومات العالم لاعتبارات عامة أو محلية، أهمها هبوط أسعار محاصيل بلادها منذ الأزمة الاقتصادية العامة فى سنة ١٩٢٩ وما بعدها ، ونقصان مقدرة المستهلك على الشراء . ويقول أنصار الاقتصاد المسير إنه رغما عن نجاح الانتاج فيما مضى تحت نظام الحرية الاقتصادية، فقد كان هذا النجاح سببا قويا من أسباب سوء توزيع الثروة فى الدولة، وتفاوت ايراد الأفراد فيها تفاوتا عظيما . فتألفت شركات كبرى احتكرت أهم موارد الأمة وقتلت حرية المنافسة، وزادت حال بعض طبقات الأمة سوءا وبالأخص ساءت حالة الطبقات الزراعية ، وما سبب ذلك إلا سوء نظام الرأسمالية الذى أدى بأغلبية الأمة الى العبودية الاقتصادية . ومن جهة أخرى فقد حصل أن الانتاج الزراعى والصناعى لم يزدادا جنبا الى جنب بنسبة واحدة، فصارت أزمات شديدة الوطأة طويلة الأجل تعقب كل فترات انتاج عظيمة ، مما زاد فى عدد العاطلين وأرهق طبقات العمال. وأنه مهما يكن لتطبيق قانون العرض والطلب من فائدة إلا أنه قانون قاس شديد الوطأة ويكون من مصلحة البلاد أن تتبع قوانين أخرى أقل صلاحية منه ولكنها أرحم بالناس وأشفق ، وأنه على كل حال فقد قضت الحرب العظمى الماضية على النظام الحر قضاء مبرما لما ظهر عجز هذا النظام عن القيام بالأعباء الجديدة

التى تطلبتها الظروف التى نشأت بعد الحرب وأنه إذا كان الكثير من النظم الجديدة التى تتبع الآن لم تأت بالفائدة المرجوة منها ولم ينجح النجاح المنتظر ، فما ذلك لعيب فيها بل لانها لم تستكمل بعد كل نظمها ، ولن تصل الى درجة الكمال إلا بعد تجارب عدة وإصلاح ما قد يظهر فيها من أخطاء ، ولا يمكننا فى مصر أن نأخذ بكل المبادئ الاقتصادية التى يقول بها علماء الغرب ؛ لتباين الظروف هناك حيث الصناعة متقدمة كما فى انكلترا ، والأموال متدفقة كما فى الولايات المتحدة . والعلم والنظام كبير كما فى البلاد الأوربية . بل يجب علينا أن نأخذ منها قسطا يلائم حالة البلاد عندنا

وقد ثقل على الدول الزراعية استغلال الدول الصناعية لمركزها ، وطال أمره فأخذت الدول الزراعية فى اتباع نظام الاستكفاء الذاتى ما استطاعت لذلك سبيلا فأحيت الصناعة فيها تخفيفا لحدة الأزمة ولا يمكننا الآن بأية حال الرجوع إلى الحالة التى كان عليها العالم قبل الحرب الماضية ، كما ينصح به فريق من الاقتصاديين المغرضين لصالح بلادهم ، فالصناعات الناشئة أصبحت ذات حق مكتسب وتلزمها الحماية الجمركية إلى حد ما حتى يمكنها أن تنمو وتزدهر وتقاوم المنافسة الأجنبية بنجاح . غير أنه يجب الحذر الشديد من المغالاة فى هذه الحماية إلى حد يرهق المستهلكين فيها أكثر مما تستوجبه الحالة ، وإلا فات عليها الغرض السامى من انشائها وتشجيعها وأصبحت أداة فقر للمستهلك لصالح فئة من حملة أسهم المنشآت الصناعية .

وقد رأينا أحد كبار رجالنا الاقتصاديين يقف منذ بضعة أيام وينادى فى مجتمع عام بضرورة الرجوع إلى سياسة الحرية الاقتصادية حتى يتم التعاون بين الدول على أساس متين . وكم نادى قبله رجال بهذا الغرض السامى الذى لا يمكن تحقيقه مادامت الطبيعة البشرية فى العالم أجمع هي كما هى .

أنتقل الآن من الكلام فى النظريات العامة إلى الحديث عن بلادنا فقد فاجأتنا الحرب الحالية — حكومة وشعبا — لم نكن نتوقعها ، وأكثر القول بانها فاجأتنا ونحن أقل ما نكون استعدادا لها رغم الانذارات العديدة التى كانت ظاهرة للعيان ورغم جميع البوادر التى سبقت اعلانها بوقت كاف لنا لو أخذنا للأمر حيطته . ولكننا لم نحفل لهذه الأدلة ولم نعطها ما كانت جديرة به من اهتمام عظيم ، وكانت أكثر الدول تحتاط مقدما لها أمام أعيننا . فترتب على ذلك أن قاست البلاد من الوجهة الاقتصادية ولاتزال تقاسى آلاما شديدة من جراء هذا الاهمال ، فالنقد لا يزال ولا رواج يجابه به يخفف من حدته ، وقد عجزت الحكومات السابقة عن مكافحته إلى الآن ، وقل أو انقطع استيراد المواد الضرورية للزراعة وعليها حياة البلاد ويسرها . وكان فى مقدورنا استيراد كميات عظيمة من هذه المواد — كالسماد مثلا — تكفى البلاد سنين عدة فنختزنها استعدادا للطوارئ قبل نشوب الحرب ، بل وبعد نشوبها بعدة أشهر لو أخذنا للأمر حيطته .

وأمامنا أزمة تموين البلاد فى غذائها الأساسى وما لاقى الناس فى سبيل الحصول عليه من متاعب جمة ، وقد كان ميسورا لنا أن نتلافى الشىء الكثير من شدتها لو نظرنا اليها فى الوقت المناسب منذ ابتداء الحرب ، ولكننا أهملنا شأنها حتى تفاقمت وكادت تودى بالبلاد إلى التهلكة لولا أن قيض الله لها وزارة الشعب .

وزيادة على ذلك لم تفد مصر من هذه الحرب ما كان يرجى لها وما كانت ظروفها تهيؤها لها من نفع مادى عظيم نظرا لموقعها الجغرافى .

ولعل أهم الأسباب التى أدت إلى هذه الحالة غير المرضية هو عدم وجود هيئة فنية خاصة بتنظيم شؤون البلاد الاقتصادية لدينا — هيئة فنية دائمة لا تكلف بعمل آخر خلاف ذلك — هيئة مستقلة يرأسها وزير دولة ، أما تأليف لجان أعضاؤها من موظفى الحكومة فلا يرجى منه فائدة مطلقا ، لأن كبار موظفى الدولة مرهقون بالعمل فى وزاراتهم ومصالحهم المختلفة ، ومرهقون بكثرة اللجان الحكومية وقلة انتاجها ، حتى صار من المعروف بأنه إذا كون أولو الأمر لجنة لدراسة موضوع كان فى ذلك القضاء على هذا المشروع و بقائه معلقا الى يوم الحشر ، وكذلك لا أرى فائدة من وجود المجلس الاقتصادى الأعلى للدولة ، فهو هيئة استشارية لا تجتمع إلا إذا دعاه وزير المالية ، ولا تدرس إلا ما يعهد به الوزير اليها من شؤون ، ولا يجتمع هذا المجلس الموقر إلا مرة أو اثنتين فى السنة ، بل وأقل من ذلك فى أغلب السنين ، فوجوده كعدمه ولا خير يرجى منه للبلاد ، وقد أخذت وزارة المالية رغم ما هى مرهقة به من العمل تبعة توجيه البلاد الاقتصادى فزادت بذلك تبعتها من فرض الضرائب وتحصيلها والقيام بمهام ميزانية الدولة ، وكان الواجب أن يكون لدينا وزارة للاقتصاد القومى منفصلة تمام الانفصال عن وزارة المالية ، لا عمل لها إلا توجيه البلاد اقتصاديا أحسن توجيه ودارسة حال البلد من هذه الوجهة والعمل على تشجيع الانتاج وتنويعه ، حتى تصل مصر إلى أقصى درجة من الاستكفاء الذاتى ، ولاسيما وأن جميع دول العالم المتمدين قد أخذت بهذا التقسيم لما رأته فيه من نفع عام . فلو فعلنا ذلك منذ سنين لما قاسينا ما نقاسيه الآن من مصاعب جمة لا قبل لنا بها فى سبيل تموين البلاد إبان هذه الحرب الطاحنة .

من كل هذا تتضح حاجتنا الماسة إلى وزارة للاقتصاد الوطنى — حاجتنا اليها ليس إبان الحرب فقط بل نحن أشد ما نكون حاجة اليها قبل الحرب و بعد الحرب أى فى أيام السلم — ولعل حاجتنا الى هذه الوزارة أيام السلم أشد من حاجاتنا اليها مدة قيام الحرب ، إذ يجب على وزارة الاقتصاد القومى أن تعمل حتى تصل البلاد الى درجة عظمى من الاستكفاء الذاتى . فاذا ما وصلت الى هذه الدرجة المرغوبة منه صار من السهل عليها أن

تتحمل نتائج انقطاع الواردات الخارجية عنها زمنا ما بسبب حرب أو لأى سبب آخر ، فقد انقضى عهد الحرية التجارية ولن يعود بعد اليوم مهما كانت نتيجة الحرب الحالية وابتدأ العالم أجمع يتجه اتجاها مخالفا لما كان يسير عليه قبل الحرب العظمى الماضية ، فأنصار التنظيم الاقتصادى الان صارت لهم الكلمة العليا فى إدارة الشؤون الاقتصادية فى كل الدول تقريبا ، ونبذ العالم مبادئ الحرية التجارية لما رأوه فيها من شدة وقسوة على الفرد فى أيام السلم ومن عجز وقصور عن القيام بحاجة الأمة إبان الحرب . وما دامت أكثر دول العالم قد اتجهت هذا الاتجاه ووضعت العراقيل أمام الواردات اليها من الخارج ، وأنشأت نظام الحصص وزادت من الحواجز الجمركية فى بلادها دفاعا عن صناعتها وزراعتها وتشجيعا لصناعتها الناشئة وحفظا لها من المضاربة الخارجية حتى تقوى وتترعرع ، ويقوم بسد حاجة بلادها من المصنوعات فيتحتم علينا فى مصر أن نتجه هذا الاتجاه ، وأن نقتفى أثر هذه الدول و إلا أصابنا ضرر كبير إذا لم نفعل مثلها . وأمامنا مثل بريطانيا العظمى وهى مهد الحرية التجارية وأكبر مدافع عنها نراها قد عدلت عن خطتها السابقة ، وتحولت الى مبادئ التدخل والتنظيم الاقتصادي ، فكلما أسرعنا فى مصر فى التحول نحو هذه السياسة كلما كان ذلك أجدى لنا وأنفع لصالحنا .

ولقد يعترض البعض على فكرة إنشاء وزارة خاصة بالاقتصاد الوطنى قائلين إن فى وجود وزارة التجارة والصناعة ما يغنينا عن إنشاء وزارة أخرى للاقتصاد ويكفى أن تضم إليها المسائل الاقتصادية التى هى الآن من اختصاص وزارة المالية حتى تكون وزارة التجارة والصناعة نواة صالحة لما تدعو إليه من إنشاء وزارة للاقتصاد الوطنى ويكون فى ذلك وفر فى المال مع القيام بنفس العمل . ويمكننا الرد على هذا الاعتراض بأن عمل وزارة التجارة والصناعة ينحصر فى تنظيم العمل فى داخل القطر من جهات لا دخل لها بالاقتصاد الوطنى العام ، فوزارة التجارة تضم مثلا مكتب العمل ولا دخل للتنظيم الاقتصادى فيه ، وتضم إدارة التشريع التجارى والسجل التجارى وغيرها من المصالح التى تعنى بمسائل معينة لتنظيم طرق التجارة والصناعة ، ولكن هذه الوزارة لا دخل لها ولا سيطرة لها على المبادئ العامة للتنظيم الاقتصادى الواجب إدخاله على الإدارة الحكومية ، فتحديد مساحة القطن مثلا أو القمح الواجب زرعه فى البلاد مع بيان نوعه تمشيا مع مصلحة البلد الاقتصادية والزراعية ، مما يجب أن يكون من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطنى ، وليس من اختصاص وزارة الزراعة لأن هذه الأخيرة (أى وزارة الزراعة) هى وزارة فنية وليست اقتصادية ، كذلك مثلا تنمية الثروة الحيوانية فى البلاد حتى تسد حاجاتها منها بل وتصدر من منتجاتها للخارج ، هى مسألة اقتصادية ولا شأن لوزارة الزراعة بها إلا ما يخصها من العناية بالوجهة الفنية من نفس تربية الحيوان ، وكذلك استخراج الكهرباء من خزان أسوان ، وبالتالى عمل مصانع للسماد الصناعى منها يكون

من اختصاص وزارة الاقتصاد الوطنى وليس من اختصاص وزارة الأشغال ، التى يقتصر إشرافها عليه على بناء المصنع الذى يستخرج الكهرباء من الخزان ، وكذلك سياستنا الجمركية على تشعبها وتطورها يجب ألا يكون لوزارة المالية شأن بها بل تكون من اختصاص وزارة الاقتصاد ، فقد أصبحت السياسة الجمركية فى كل بلد من أهم ما يعنى به نظرا لاتصال هذه السياسة بحياة البلد الاقتصادية من كل الوجوه . فوزارة الاقتصاد الوطنى التى أدعو إليها تعنى بالسياسة الاقتصادية العامة للبلد من كل نواحيها المادية وترسم الخطط لرقى البلد وتقدمه المادى لسنين عدة مستقبلا ، حتى تصل بالبلاد إلى درجة عظيمة متقدمة من الاستكفاء الذاتى ، ونحتاط لكل الطوارئ التى ينتظر وقوعها ونأخذ العدة مقدما لذلك وننهض بالصناعة والزراعة نهضة اقتصادية موفقة تتمشى والاتجاه العالمى فى هذه المسائل ، فلا تنفرد مصر بالتأخر عن الممالك الأخرى فى هذا السبيل .

فلعل حسن التوفيق يلازمنا ونبدأ بإنشاء هـذه الوزارة فى أسرع وقت مستطاع فقد تأخرنا فى ذلك كثيرا .

عبد القادر الجمال

من حكم على ابن أبى طالب

— سوسوا أيمانكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة ، وادفعوا أمواج البلاء بالدعاء .

— العلم خير من المال ، فالعلم يحرسك وأنت تحرس المال ، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الانفاق ، وصنيع المال يزول بزواله . معرفة العلم دين يدان به ، منه يكسب الانسان الطاعة فى حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته ، والعلم حاكم والمال محكوم عليه .